

الشم على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر **قوله** وليست عاطفة لاد
ان تقول حينئذ ما يجب جعل بل العاطفة راءهاله لاوتوله ولا رد لما قبلها
صريح في انها ليست بزيادة لانها حينئذ منبذة للنفي ولما اقال له ما ينبغي
ان ما قاله هنا معارض لتوله في بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بوجه
الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي انتهى قال الزركاني ويمكن ان يقال
المعنى راءهاله المستفاد من بل وحينئذ نهي منبذة لما افادته بل وحيث
كانت منبذة لذلك كما استوكدة **فصل قوله** ولا يحسن الى غيره فيه
لشارة الى ان الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وانه كان ذلك هو الاصل
فيه في عرف المصنفين والعربية قوله وبلا فصل يرد ولم ينبغ على ترتيب
الفاصل واحسنه الفاصل بالتوكيد واقله بل ونهيا ليوافي ونهيا لناظم
على حسن الفاصل بالتوكيد بالتخصيص عليه مع شموله فافصل له وذكر
الفاصل بعد الضام بضمير يتبعه **قوله** في احد الوجهين وهو ان زوجه
عطف على الضمير المستتر في استكن والوجه الثاني ما ياتي قريبا من انه
معمول العامل هو المعطوف والتقدير وبسلك والعطف على الاول
من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل **قوله** والفاصل الخ قال
الدونسي قد يقال كان الاول ان يقول هالا الهما كما لا يخفى وكان الاول
ايضا ان يضم اليهما النون اللهم الا ان يقال ان الفاصل بها فلا تفصل لكونها
علامة لمراب فليست اصل **قوله** او وجود فاصل بلا الخ قال الدونسي كما هذا
داخل في قولها بل اوجد وجود فاصل اي فاصل كان الخ الا ان يخفى الاول
بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف المعطف وقول الشم فيكتفى بذلك
الخ يظهر في انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حوا ولا لم
يكن بين المعطوف عليه والعاطفة انهي ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر
ال كلام وان قول المصنف او لا بين التابع وقوله ما نسا بين العاطف

والمعطوف

والمعطوف صريح في عبارة السجع وان لا بد في الاول من تقدم الفاصل
على حرف المعطف فائدة النص على هذا الاخير الرد على مني حيث
قال ان الاية من تيسيل المعطف بلا فاصل ولا حجة في دخول الاله
النا دخلت بعد واو المعطف والذي يفصل به انما ياتي قبل واو المعطف
قوله الاباعادة الخ فخص قيل هذا السننا منقطع لان المعطف حينئذ
على الخافض والخفوض لا على الخفوض ولا يخفى ان ما قاله من المعطف
على الخافض والخفوض خلاف صريح كلام المصنف قالناظم والحق ان المعطف
على الخفوض لكنه فعل العامل في الارض اللام الاولى والثانية لعدم
اوان الثانية يجري فيه ما ياتي عن الجمعي في عود الامر **قوله** قال
هيا وللارض كذا في بعض النسخ وفي بعضها مقال وهو التلاوة هـ
والاول جازم كما انه عليه الهما السبكي في شرح مختص ابن الحاجب وقوله
الدونسي في بحث من الجارة واطال في ذلك واستدل على خصوصه
هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سأل عن الخمر ما انزل
الله على فيها شيئا الا هذه الاية الجليلة العادة من جعل مقال ذرة خير ابره
كذا روينا في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورسمه بخط النووي وغيره
قوله على انها قال الدونسي كان الاذي ان يقول على ها الا ان يقال ان
الضمير هو الواحد ها والالف ليست من الضمير **قوله**
واعيد المضا فحجره حينئذ بالاول قاله الجمعي قال والثاني
كالعدم معنى بدل قولهم بيني وبينك اذ بينا لانتفاك الا التردد
وتقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد في نهي بالله **قوله**
وناق الخ قال الدونسي واستدل به باذ كره وتخرج القرآن على خلافه
القران بها ما فيه قول السجدة ان الخروج على خلافه منه جمل الجمهور
بناء في الفصاحة الا ان يقال بل ذلك ما لم يساعد الديل غير الجمهور انتهى

المعطف على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر قوله وليست عاطفة لاد ان تقول حينئذ ما يجب جعل بل العاطفة راءهاله لاوتوله ولا رد لما قبلها صريح في انها ليست بزيادة لانها حينئذ منبذة للنفي ولما اقال له ما ينبغي ان ما قاله هنا معارض لتوله في بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بوجه الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي انتهى قال الزركاني ويمكن ان يقال المعنى راءهاله المستفاد من بل وحينئذ نهي منبذة لما افادته بل وحيث كانت منبذة لذلك كما استوكدة فصل قوله ولا يحسن الى غيره فيه لشارة الى ان الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وانه كان ذلك هو الاصل فيه في عرف المصنفين والعربية قوله وبلا فصل يرد ولم ينبغ على ترتيب الفاصل واحسنه الفاصل بالتوكيد واقله بل ونهيا ليوافي ونهيا لناظم على حسن الفاصل بالتوكيد بالتخصيص عليه مع شموله فافصل له وذكر الفاصل بعد الضام بضمير يتبعه قوله في احد الوجهين وهو ان زوجه عطف على الضمير المستتر في استكن والوجه الثاني ما ياتي قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وبسلك والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل قوله والفاصل الخ قال الدونسي قد يقال كان الاول ان يقول هالا الهما كما لا يخفى وكان الاول ايضا ان يضم اليهما النون اللهم الا ان يقال ان الفاصل بها فلا تفصل لكونها علامة لمراب فليست اصل قوله او وجود فاصل بلا الخ قال الدونسي كما هذا داخل في قولها بل اوجد وجود فاصل اي فاصل كان الخ الا ان يخفى الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف المعطف وقول الشم فيكتفى بذلك الخ يظهر في انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حوا ولا لم يكن بين المعطوف عليه والعاطفة انهي ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف او لا بين التابع وقوله ما نسا بين العاطف